Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

# توقعات المخاطر العالمية
# "اتجاهات متغيرة وتأثيرات محلية"

**ورقة حقائق**

صادر عن المنتدى الاقتصادي الأردني

Jordan Economic Forum
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي
JEF

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمـال، تعمل علـى مراجعـة ورصـد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهـدف تقديـم التغذيـة الراجعـة والحلـول العملية لأصحاب القرار

تم تسجيـل المنتـدى بتاريخ 08/08/2019 بوصفـه جمعية غير ربحيـة تحمل الرقم الوطني 2019121117781 .

**زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي**

# 01 المقدمة

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تقرير "**المخاطر العالمية لعام 2025**" استنادًا إلى استطلاع رأي شمل أكثر من 900 خبير من مختلف القطاعات، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، وقطاع الأعمال، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ويسلط التقرير الضوء على تطور مشهد المخاطر التي قد تواجه دول العالم على المديين القصير والطويل، وذلك استنادًا إلى آراء الخبراء الذين شاركوا في الاستطلاع خلال الفترة من الثاني من أيلول وحتى الثامن عشر من تشرين الأول لعام 2024، ويُعد هذا التقرير مرجعًا أساسيًا لفهم طبيعة التحديات العالمية المتوقعة وكيفية التعامل معها

وقد عرفت النسخة الأخيرة من التقرير للمخاطر العالمية بأنها **أحداث أو ظروف غير مؤكدة قد تُحدث تأثيرات سلبية كبيرة على البلدان أو الصناعات خلال السنوات العشر المقبلة**، وتشمل مجموعة واسعة من التحديات التي تتنوع بين الاقتصادية، والبيئية، والتكنولوجية، والاجتماعية، والجيوسياسية، وجاء التقرير ليبرز الطبيعة المترابطة لهذه المخاطر، حيث يمكن أن يؤدي وقوع أحدها إلى تسريع أو تفاقم أخرى، مما يزيد من تعقيد التعامل معها على المستويين المحلي والعالمي، وبالتالي من المهم فهم هذه الروابط المتداخلة ضروري لوضع استراتيجيات مرنة للتخفيف من آثارها وتعزيز القدرة على التكيف معها

أظهرت نتائج استطلاع الرأي الصادرة مؤخراً تزايد النظرة التشاؤمية بشأن المستقبل عموماً، حيث تزداد التوقعات بحدوث أزمات واضطرابات عالمية مع مرور الوقت، فعلى المدى الطويل (10 سنوات)، ترتفع نسبة من يرون أن العالم سيواجه أزمات كارثية واضطرابات حادة من (36%) إلى (62%)، ما يعكس تصاعد المخاوف من المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. في المقابل، يظل التفاؤل ضئيلاً للغاية، حيث لا تتجاوز نسبة من يتوقعون استقرار العالم (9%) خلال العقد المقبل.

واستناداً لمخرجات تقرير المخاطر العالمية لعام 2025، لا يزال خطر المعلومات الخاطئة والمضللة من بين أكثر المخاطر تهديداً للاقتصاد العالمي على المدى القريب، بينما تبرز تغييرات الطقس القاسية كأكبر المخاطر المؤثرة في المدى البعيد

# 01 المقدمة

وعند تتبع توقعات المخاطر العالمية خلال الفترة (2022-2025)، تكشف التقارير عن تصاعد التحديات العالمية على المدى القصير، حيث ازدادت المخاوف المرتبطة بالاستقطاب المجتمعي والتوترات الجيوسياسية، ما يزيد من احتمالية نشوب الصراعات المسلحة بين الدول، كما برزت المعلومات المضللة والتجسس السيبراني كعوامل مؤثرة في زعزعة الاستقرار، بالتزامن مع تزايد تأثيرات تغير المناخ التي تفاقم الأزمات الاقتصادية. هذه التوقعات تؤكد أن العالم يواجه فترة من عدم اليقين، حيث تتداخل المخاطر السياسية والبيئية والتكنولوجية لتشكّل تحديات متزايدة أمام الحكومات والمجتمعات، والذي يتطلب استجابات مرنة وسريعة من قبل المعنيين وصناع القرار

أما التوقعات العالمية للمخاطر على المدى البعيد، فترتبط بشكل أساسي بالتحديات البيئية وتأثيرها المتنامي على النظم الطبيعية والاقتصادية، فقد ازدادت مخاطر فقدان التنوع البيولوجي وانهيار الأنظمة البيئية في السنوات الأخيرة، كما أن تغيرات الطقس القاسية والتحولات الجيولوجية للأرض ستؤثر بشكل مباشر على سبل العيش والهياكل الاقتصادية، مما يجعل التكيف مع هذه الظواهر أكثر تعقيدًا وصعوبة

# 02
# توقعات المخاطر العالمية

تطور أولويات المخاطر العالمية المرتبة حسب شدة خطورتها على المدى القريب والبعيد خلال الفترة (2022-2025)

## المدى القريب (سنتين)

### 2025
- المعلومات الخاطئة والمضللة
- تغييرات الطقس القاسية
- الصراعات المسلحة بين الدول
- الاستقطاب المجتمعي
- التجسس والحرب السيبرانية

### 2024
- المعلومات الخاطئة والمضللة
- الأحداث الجوية المتطرفة/الشديدة
- الاستقطاب المجتمعي
- انعدام الأمن السيبراني
- الصراعات المسلحة بين الدول

### 2023
- أزمة غلاء المعيشة
- الكوارث الطبيعية والأحداث الجوية المتطرفة/الشديدة
- المواجهة الجيو اقتصادية
- الفشل في التخفيف من آثار تغير المناخ
- تآكل التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي

### 2022
- الطقس القاسي
- أزمات سبل العيش
- فشل العمل المناخي
- تآكل التماسك الاجتماعي
- الأمراض المعدية

## المدى البعيد (10 سنوات)

### 2025
- تغييرات الطقس القاسية
- فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي
- التغيرات الحرجة في أنظمة الأرض
- نقص الموارد الطبيعية
- المعلومات الخاطئة والمضللة

### 2024
- تغييرات الطقس القاسية
- التغيرات الحرجة في أنظمة الأرض
- فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي
- نقص الموارد الطبيعية
- المعلومات الخاطئة والمضللة

### 2023
- الفشل في التخفيف من آثار تغير المناخ
- فشل التكيف مع تغير المناخ
- الكوارث الطبيعية والأحداث الجوية المتطرفة/الشديدة
- فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي
- الهجرة القسرية واسعة النطاق

### 2022
- فشل العمل المناخي
- الطقس القاسي
- فقدان التنوع البيولوجي
- ازمات الموارد الطبيعية
- الأضرار البيئية الناتجة عن الإنسان

# 03
# توقعات المخاطر المحتملة في الأردن

تظهر نتائج تقرير المخاطر العالمي لعام 2025، أن **البطالة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية** أكبر المخاطر التي من المتوقع أن تؤثر على الأردن خلال العامين المقبلين (2025-2026)، وفقاً لتقديرات الخبراء، يليه **التضخم**، ثم **الركود الاقتصادي**، بينما جاء **نقص إمدادات المياه**، **والدين العام** في المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث شدة الخطورة، بالتالي تعكس هذه التوقعات استمرار التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن منذ أكثر من عقد، حيث تتركز المخاطر المستقبلية حول قضايا اقتصادية هيكلية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد

وعند تتبع تطور المخاطر التي توقع الخبراء أن تؤثر على الأردن خلال الفترة (2022-2025)، وفقًا للإصدارات السابقة من تقرير المخاطر العالمي، يتضح أن **المخاطر الاقتصادية كانت الأكثر تهديدًا واستمرارية**، فقد تصدرت الأزمات المرتبطة **بالدين العام، البطالة، التضخم، والركود الاقتصادي** قائمة التحديات المتوقعة، مما يعكس استمرار الضغوطات الاقتصادية التي تواجه الأردن بشكل عام

03

# توقعات المخاطر المحتملة في الأردن

إلا أن توقعات الخبراء بشأن مخاطر الدين العام ضمن تقرير المخاطر لعام 2025 تراجعت الى المرتبة الخامسة بعد أن كان في المرتبة الثانية عام 2024، مما يعكس تغيرًا في أولويات المخاطر العالمية أو تحسنًا نسبيًا في إدارة الدين العام، لكنه لا يلغي التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الأردني في هذا المجال. ويظهر الشكل توقعات المخاطر التي قد تواجه الممكلة خلال الفترة (2022-2025).

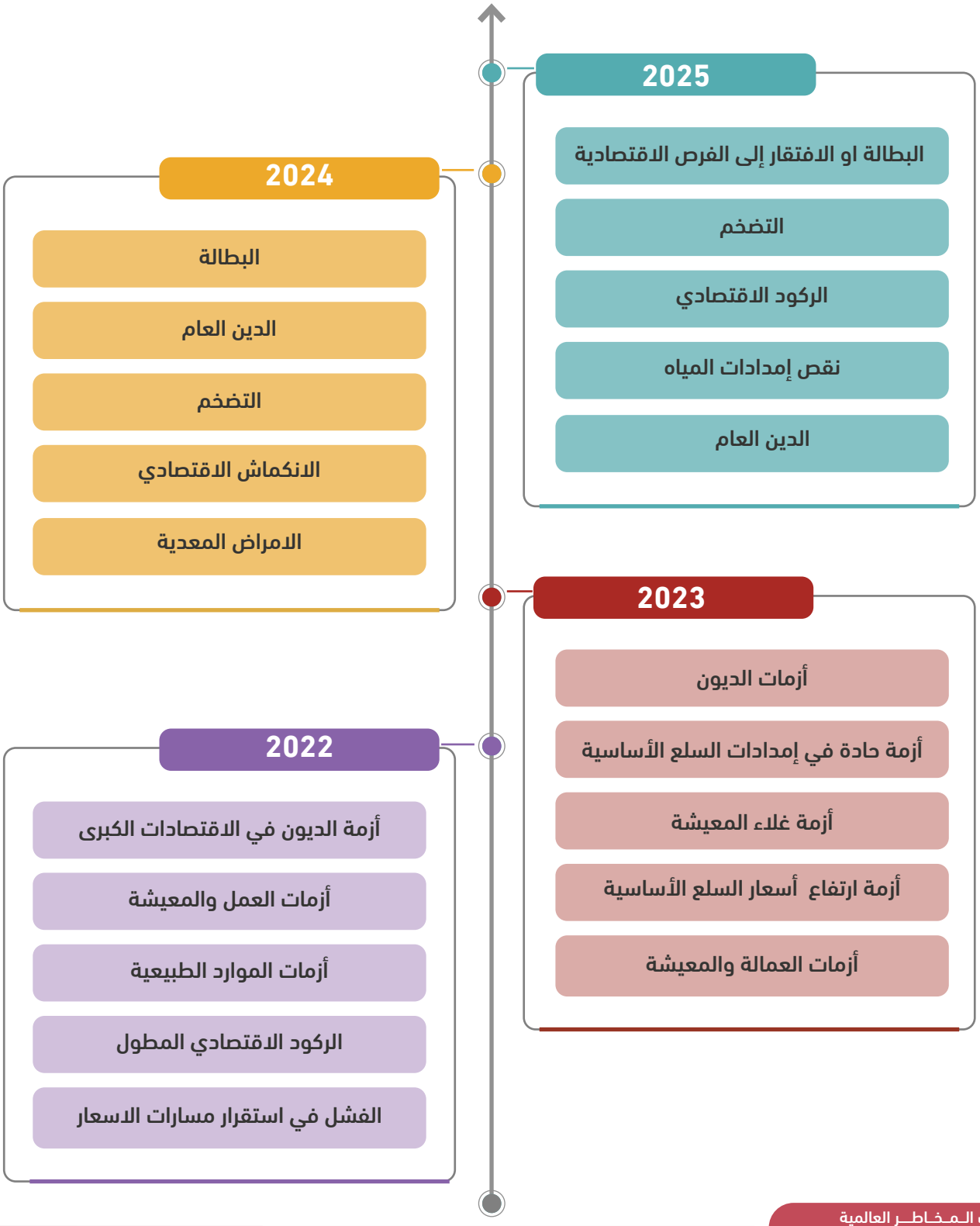

# 04
# توقعات المخاطر في السياق الإقليمي

يعكس تقرير المخاطر لعام 2025 تباين التحديات والمخاوف في الدول العربية، حيث تواجه **الأردن، المغرب، وتونس** مخاوف نقص إمدادات المياه مما يعكس تأثيرات تغير المناخ والضغط على الموارد الطبيعية، بينما تعاني **اليمن والعراق** من خطر النزاع المسلح ما يشير إلى التحديات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي. في المقابل، تواجه الدول الغنية بالموارد مثل **السعودية والإمارات وقطر والبحرين**، فتتمثل مخاطرها في التباطؤ الاقتصادي أو انهيار قطاعات معينة، مما يعكس القلق بشأن تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط

# 04
# توقعات المخاطر في السياق الإقليمي

ويظهر الشكل اختلافات مدى تنوع التحديات في المنطقة العربية، حيث تتداخل العوامل البيئية، الأمنية، والاقتصادية في تشكيل أولويات المخاطر لكل دولة

### الأردن
- البطالة او الافتقار إلى الفرص الاقتصادية
- التضخم
- التباطؤ الاقتصادي
- نقص إمدادات المياه
- الدين العام

### المغرب
- نقص إمدادات المياه
- التضخم
- الفقر وعدم المساواة
- البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية
- التباطؤ الاقتصادي

### تونس
- نقص إمدادات المياه
- التباطؤ الاقتصادي
- نقص إمدادات الغذاء
- الدين العام
- التضخم

### مصر
- التضخم
- الدين العام
- التباطؤ الاقتصادي
- النزاع المسلح
- نقص إمدادات المياه

### عُمان
- الأحداث المناخية الشديدة
- التباطؤ الاقتصادي
- البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية
- العواقب السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي
- التضخم

### البحرين
- التباطؤ الاقتصادي
- التضخم
- نقص العمالة أو المواهب
- البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية
- انعدام الأمن السيبراني

### العراق
- النزاع المسلح
- التباطؤ الاقتصادي
- نقص إمدادات المياه
- نقص إمدادات الطاقة
- الجريمة والنشاط الاقتصادي غير المشروع

### قطر
- التضخم
- التباطؤ الاقتصادي
- انهيار فقاعة الأصول
- الهجمات على البنية التحتية الحيوية
- المواجهة الجيو - اقتصادية

### الإمارات
- التضخم
- انهيار فقاعة الأصول
- الأحداث المناخية الشديدة
- انعدام الأمن السيبراني
- التباطؤ الاقتصادي

### اليمن
- النزاع المسلح
- التباطؤ الاقتصادي
- البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية
- الفقر وعدم المساواة
- الأمراض المزمنة وتدهور الرفاهية

### السعودية
- انهيار فقاعة الأصول
- التضخم
- العواقب السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي
- النزاع المسلح
- التباطؤ الاقتصادي

### الجزائر
- التضخم
- نقص إمدادات المياه
- البطالة أو نقص الفرص الاقتصادية
- انعدام الأمن السيبراني
- الأمراض المعدية

**بالمحصلة**، يرى المنتدى الاقتصادي أن المخاطر التي من المتوقع أن تؤثر على الاقتصاد الأردني والتي أبرزها تقرير المخاطر العالمي 2025، خاصة البطالة والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، تعكس الحاجة الملحة لتسريع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي تركز على تحفيز النمو، وجذب الاستثمارات كثيفة العمالة لتساعد في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل المستدامة، كما أن استمرار التضخم والركود الاقتصادي ضمن قائمة التحديات يستدعي تبني سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الحلول قصيرة الأجل

ورغم تراجع تصنيف مخاطر الدين العام، فإن التحديات الاقتصادية لا تزال قائمة، مما يتطلب تكثيف الجهود لتعزيز الإصلاحات الهيكلية، تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، كما أن نقص إمدادات المياه يشير إلى ضرورة تسريع الاستثمارات في مشاريع الأمن المائي والاستدامة البيئية، لضمان استقرار القطاعات الحيوية ودعم التنمية طويلة الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحولات الجيوسياسية في المنطقة وتداعياتها على سلاسل التوريد وأسواق الطاقة تتطلب نهجًا استباقيًا لتعزيز المرونة الاقتصادية، من خلال تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز التكامل الإقليمي، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية لضمان استدامة القطاعات الحيوية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني

من هذا المنطلق، يؤكد المنتدى الاقتصادي على أهمية التخطيط الاستراتيجي والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحويل هذه المخاطر إلى فرص تدعم النمو الشامل وتعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. كما يشدد على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير برامج تدريبية متقدمة، وتعزيز التعليم التقني والمهني، وخلق بيئة تنظيمية أكثر تحفيزًا للاستثمارات طويلة الأجل

كما يؤكد المنتدى على أهمية الإشادة بالخطوات الاقتصادية العديدة التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية، والتي لا شك أنها خطوات مهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو. ومع ذلك، يرى المنتدى أن هذه الخطوات قد لا تكون كافية بالكامل لمواجهة المخاطر المذكورة في تقرير المخاطر العالمية لعام 2025، خاصة فيما يتعلق بقضية البطالة، التي ما زالت تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الأردني

وفي هذا السياق، يجب التركيز على جذب الاستثمارات التي تعتمد على الكثافة العمالية، لا سيما في القطاعات الإنتاجية والصناعات التحويلية وتلك المشار اليها في رؤية التحديث الاقتصادي، لما لها من دور محوري في توفير فرص عمل، وتقليل مستويات البطالة، وتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذه القطاعات من شأنه أن يساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولًا. وفي ظل التحديات المستمرة، يصبح تطوير سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية والإقليمية أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الاقتصاد الأردني على الصمود أمام الأزمات المستقبلية